

# حكومة إقليم كردستان العراق تشكو خذلان الحكومة الاتحادية لها في أزماتها

## مسرور البارزاني: أزمة الرواتب ناتجة عن عدم إيفاء بغداد بالتزاماتها

### زيارة البابا.. فسحة للفرح بين متواليه أحران المسيحيين في العراق

العلاقة التي تقف بوجه عودة النازحين والمهجرين المسيحيين، ومنع التغيير الديموغرافي والحفاظ على هوية مناطقنا، ومباشرة الإعمار الجاد.

وتابع "بدأ العد التنازلي لموعد الزيارة" التي ينتظر أن "تساهم في لفت انتباه العالم إلى العراق ودعمه".

وكان عدد المسيحيين في العراق أكثر من مليون ونصف المليون، لكن النزاعات المتتالية والاستهداف الذي تعرضوا له في مراحل عدة، أدت إلى تراجع عددهم إلى 400 ألف، وفق التقديرات.

ودفع الاقتتال الطائفي عقب الغزو الأميركي عام 2003 العديد من المسيحيين إلى مغادرة البلاد، ثم تفاقمت هجرة الأقليات بصفة عامة مع بدء هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

وعبر مدير مدرسة البلدة زهير منصور (50 عاما) بدوره، عن أملة في أن تساعد زيارة البابا فرنسيس في تعافي العراق.

وقال خازن الكنيسة التي تم ترميمها عقب استعادة كرمليس من التنظيم المتطرف عام 2016، إنه يتطلع لأن تكون الزيارة "خطوة أولى لبناء سلام في هذا الوطن الجريح".

ووجه الرئيس العراقي برهم صالح عام 2019 دعوة رسمية إلى البابا لزيارة البلاد، لكن هذا الأخير علق جميع تنقلاته في يونيو الماضي بسبب تفشي وباء كورونا.

وستكون هذه أول زيارة خارجية للبابا منذ بدء تفشي الفيروس في إيطاليا. ورأى بطريرك الكلدان الكاثوليك، لويس ساكو، أن العراق يمثل وجهة مثالية.

وقال ساكو لوكالة فرانس برس في بغداد، إن البلاد تدمر "وقت استثنائي، وفي مثل هذا الوقت يجب أن يكون الأب العراق أصبحت خالية من النزاعات المسلحة، لكن البلاد تواجه أسوأ أزمة مالية منذ عقود.

وأضاف ساكو "نحن كعراقيين وشرقيين بحاجة لأن نسمع صوتا آخر غير صوت البارود. يجب أن نسمع صوت تسامح".

كرمليس (العراق) - جاء إعلان البابا الفاتيكان مؤخرا عن قراره القيام بزيارة إلى العراق في شهر مارس القادم بمثابة خبر استثنائي في إيجابيته، قياسا بما هو معهود في العراق من أخبار سلبية متواترة، في بلد ما يزال يعاني من عدم استقرار أمني وأزمة اقتصادية حادة، وأخرى صحية ناجمة عن جائحة كورونا.

وفي القدس الصباحي الذي يقام يوميا في بلدة كرمليس قرب مدينة الموصل، كانت الأجواء توحى بالفرح وترقب الزيارة غير المسبوقة للبابا فرنسيس إلى العراق.

وقالت أديبة حنا (45 عاما) عقب القداس في الكنيسة الكلدانية "كلنا فرحون.. كنا ننتظر هذه الزيارة منذ وقت طويل". وأضافت "كلما كان يزور بلدا نتساءل لماذا لا يأتي إلى العراق، ألا يوجد مسيحيون هنا؟". واعتبرت أن الزيارة "أروع خطوة" يمكن أن يقدم عليها البابا.

وأعلن الفاتيكان الاثنين، أن الحبر الأعظم البالغ 83 عاما سيقيم باول زيارة بابوية على الإطلاق إلى العراق، تشمل محطات في بغداد ومنطقة أور في جنوب البلاد ومحافظه نينوى في شمالها.

وسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على سهل نينوى وأجزاء واسعة من العراق عام 2014، ما أدى إلى نزوح الملايين من الأشخاص وبينهم مئات الآلاف من المسيحيين هربا من ممارسات التنظيم المتطرف الوحشية.

وبعد هزيمة التنظيم، بدأ المسيحيون في العودة تدريجيا إلى مناطقهم، ومن بينها بلدة كرمليس التاريخية التي تبعد 28 كلم شرق مدينة الموصل.

وعادت نحو 400 عائلة إلى البلدة، أي حوالي نصف عددها السابق، في حين لا يزال الآخرون مترددين بسبب تدرج الخدمات العامة والتوتر بين جماعات مسلحة تابعة للدولة تسيطر على مناطق مجاورة.

وقال كاهن كنيسة مار آداي الرسول ثابت حبيب يوسف بعد القداس، إنه يأمل أن "تثير الزيارة الكثير من القضايا



بعد الهدم والفساد يأتي الحريق عادة

شمال شرق العراق. وأطلقت قوات أمنية تحرس مقار حزبية في بلدة جمجمال الرصاص على المظاهرين ما أدى إلى مقتل شاب يبلغ من العمر ستة وعشرين عاما.

وقتل متظاهران آخران مساء الثلاثاء في بلدتي كفري ودرينخان، وفق مسؤول محلي والهيئة العليا لحقوق الإنسان في بغداد.

ورغم أحداث العنف، فقد تجددت التظاهرات في بلدات عدة بمحافظة السليمانية.

وفي بلدة تكية على مسافة 60 كلم جنوب غرب مركز السليمانية، حاول متظاهرون حرق مقار أحزاب ومقر للشرطة، وقتل في المكان متظاهر يبلغ من العمر 16 عاما، وفق ما أفاد به مصدر طبي.

وشهدت احتجاجات في بلدة سيد صادق غرب مركز المحافظة مقتل متظاهرين اثنين، وفق النائب السابق في برلمان الإقليم أميد هاما على.

وأعلنت اللجنة الأمنية العليا في الإقليم منع التنقل بين مركز محافظة السليمانية وأقصيتها ونواحيها بدءا من منتصف ليل الثلاثاء وليلة يوم واحد. وأشار العنف إبان من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي". وجاء في بيان للبعثة أنه "يجب أن تبدأ التحقيقات على الفور لتحديد مرتكبي أعمال العنف وأن تتم محاسبتهم بشكل كامل".

وتطالب بغداد بصرف حصتها المالية وفقا لما نص عليه. وأعلنت الحكومة الكردية في وقت سابق استعدادها للالتزام ببنود قانون تمويل العجز الذي يشترط تسليم حكومة أربيل إيرادات بيع النفط للحكومة الاتحادية.

وقال وزير المالية في حكومة إقليم كردستان أوات جناب في مؤتمر صحفي بأربيل "تلقت وزارتنا كتابا من وزارة المالية الاتحادية بخصوص قانون تمويل العجز المالي، وقد أجبنا باننا مستعدون للالتزام بالقانون". وأضاف أن "كرة

بانت الآن في ساحة الحكومة الاتحادية بعد أن أكدنا التزامنا بكل واجباتنا". لكن مصادر عراقية تقول إنه ليس لدى أربيل أية أموال لتسليمها إلى بغداد لقاء النفط الذي سوقته في فترات سابقة من جانب واحد.

وجاءت مرونة حكومة الإقليم تزامنا مع احتجاجات عنيفة شهدتها مدن وبلدات كردية على تدرج الوضع الاقتصادي وتأخر صرف رواتب الموظفين.

وبلغت الاحتجاجات درجة كبيرة من العنف عكست حالة الاحتقان في الإقليم، حيث أسفرت عن سقوط قتلى وصل عددهم إلى ستة، إضافة إلى المصابين. وبدأت الاحتجاجات ضد حكومة الإقليم وأحزابها الرئيسية الأسبوع الماضي في بلدات بمحافظة السليمانية

منح حصّة لإقليم كردستان من الميزانية الاتحادية وصلت إلى ما نسبته 17 في المئة من أموال الميزانية، أصبحت أحزاب حاكمة في بغداد تنتقد في صرف الأموال لحكومة الإقليم، وتطرح عدة اشتراطات على رأسها تسليمه ثمن النفط الذي ينتجه محليا ويقوم بتسويقه دون الرجوع إلى الحكومة العراقية.

كما أصبحت تلك الأحزاب ذاتها تشكك في سلامة تصرف حكومة الإقليم في الأموال التي تصل إليها من بغداد وتتهمها بتضخم عدد موظفيها للحصول على فائض من المال يستولي عليه كبار المسؤولين في الإقليم.

وأشار البارزاني إلى وجود محاولات متكررة بهدف التوصل إلى تفاهم نهائي مع الحكومة الاتحادية على أساس الشراكة، مضيفا "للأسف تم تسيير قانون تمويل العجز بدون موافقة إقليم كردستان".

وقام البرلمان العراقي مؤخرا بتمرير ما يعرف بقانون العجز، والذي ينص على السماح للحكومة الاتحادية بالاقتراض لسد العجز الفادح في الميزانية وتوفير رواتب الموظفين.

لكن القانون تضمن ما اعتبره الكراد بنودا موجهة ضدهم، مما جعل نوابهم ينسحبون من جلسة التصويت عليه. وأمام الأزمة الخائفة والضغط الشديد من الشارع عادت حكومة إقليم كردستان لتعلن قبولها بذلك القانون

إقليم كردستان العراق يجد نفسه بعد سنوات طويلة من الفساد المستشري في أجهزته الحكومية، أمام مأزق غير مسبوق واقعا تحت الضغط الشديد من قبل الشارع الغاضب، وبتروكا لمصيره من قبل حكومة اتحادية لا تملك الكثير لإنقاذه، بل قد لا تكون أطراف نافذة في الحكومة ذاتها رغبة أصلا في مد يد المساعدة لقيادة الإقليم التي سبق لها أن خاضت صراعات ومعارك سياسية ضد تلك الأطراف ذاتها.

أربيل (العراق) - جدد رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور البارزاني مطالبته الحكومة الاتحادية بحل مشكلة الرواتب في الإقليم، وذلك في وقت تواجه فيه حكومته مأزقا غير مسبوق جراء حالة الغضب الشعبي المتصاعدة التي تفجرت في مدينة السليمانية واتسع نطاقها إلى عدد من البلدات والمناطق وأسفرت المواجهات خلالها بين المحتجين وقوات الأمن عن سقوط قتلى وجرحى.

وبينما يرى معارضون أفراد أن حالة شبه الإفلاس التي وصل إليها الإقليم ناتجة عن مسار طويل من الفساد وهدر المال العام، يلوح مقرّبون من السلطات بأن هناك "مؤامرة" تنفذها أحزاب ذات نفوذ في بغداد وتقوم على تحجيف تمويل الإقليم من الميزانية الاتحادية بهدف معاقبة آل البارزاني على تحالفهم مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وهو تحالف قد يكون ضارا بتلك الأحزاب نفسها في حال تواصل إلى الانتخابات المبكرة المقررة في العراق صيف العام القادم.

### الاحتجاجات دفعت أربيل إلى انتفاج المرونة مع بغداد أملا في الحصول على تمويل عاجلة لحل أزمة الرواتب

وقال البارزاني خلال مؤتمر صحفي عقده في أربيل مركز الإقليم، إن على بغداد الالتزام بمسؤوليتها تجاه إقليم كردستان، مضيفا أنه كان من المقرر أن تقوم الحكومة الاتحادية بإرسال المستحقات المالية إلا أنها أرسلت رواتب شهرين فقط ولم ترسل رواتب الأشهر المتبقية.

ويعد أن كانت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سنة 2005 "سخية" في

## المعارضة الكويتية تستهدف مرزوق الغانم في أولى معاركها النيابية

بتشكيل الحكومة الجديدة، ليكون بذلك قد اختار الحفاظ على خيط واصل منكم إلى الخارج والشروع في تنفيذ أحكامهم وطلب العفو الأميري لاحقاً، وقد تم تطبيق هذا المسار على حالة النائب السابق وليد الطبطبائي الذي تمتع بعفو أميري بعد أن أذعن لدخول السجن والبدء في تنفيذ حكوميته.

ويوصف النجاح في جمع أغلبية مريحة لإزاحة الغانم والدفع بالحلمي، بأنه استعراض مبكر للقوة ضد الحكومة القادمة التي كلف الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بتشكيلها.

ولم يتردد نواب معارضون في توجيه أول تهديد صريح للحكومة باستجواب وزرائها، وذلك على الرغم من أن الحكومة لم تتشكل بعد.

وتوعد النائب الداهوم باستجواب عاجل لوزير الداخلية في حكومة الشيخ صباح الخالد المستقبلي، انس الصالح في حال إعادة تعيينه في المنصب قائلاً

في تغريدة على تويتر "الحكومة التي تقبل إعادة توزيع من عليه غضب شعبي ومخالفات جسيمة.. هي التي تبحث عن التآزيم".

وكان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد أعاد، الثلاثاء، تكليف الشيخ صباح الخالد

تمسكت السلطة بنظر هؤلاء الحكوميين حالة بحالة، مشترطة عودة الفارين منهم إلى الخارج والشروع في تنفيذ أحكامهم وطلب العفو الأميري لاحقاً، وقد تم تطبيق هذا المسار على حالة النائب السابق وليد الطبطبائي الذي تمتع بعفو أميري بعد أن أذعن لدخول السجن والبدء في تنفيذ حكوميته.

ويوصف النجاح في جمع أغلبية مريحة لإزاحة الغانم والدفع بالحلمي، بأنه استعراض مبكر للقوة ضد الحكومة القادمة التي كلف الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بتشكيلها.

ولم يتردد نواب معارضون في توجيه أول تهديد صريح للحكومة باستجواب وزرائها، وذلك على الرغم من أن الحكومة لم تتشكل بعد.

وتوعد النائب الداهوم باستجواب عاجل لوزير الداخلية في حكومة الشيخ صباح الخالد المستقبلي، انس الصالح في حال إعادة تعيينه في المنصب قائلاً

في تغريدة على تويتر "الحكومة التي تقبل إعادة توزيع من عليه غضب شعبي ومخالفات جسيمة.. هي التي تبحث عن التآزيم".

وكان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد أعاد، الثلاثاء، تكليف الشيخ صباح الخالد

وبحسب تصريحات النواب، فإن الحميدي يحظى بأغلبية مريحة تجعله فوزه برئاسة مجلس الأمة في حكم المؤكد، إذا لم تطرأ تفاهات جديدة وصفقات ليست بغريبة عن الحياة النيابية في الكويت.

ونقلت صحيفة "القبس" المحلية عن النائب خالد عايد قوله "إن 37 نائباً



الحكومة تفقد حليفا

من أصوات الناخبين. واعتبر الغانم أن ثقة الناخبين فيه تحمله "مسؤولية مضاعفة في الاضطلاع بمهمة إبطال صوت الكويتيين وهمومهم إزاء كل الملفات التي تشغل بالهم".

ولقطع الطريق على رئيس البرلمان السابق بدأت المعارضة الكويتية في الدفع بالحلمي، وذلك بعقد اجتماعا

أول دعا إليه النائب عن تجمع نواب الأمة بدر الداهوم وحضره 36 نائباً وذلك للتشاور حول استبعاد الغانم من رئاسة مجلس الأمة، تلاه اجتماع ثان في ديوان النائب عبد الكريم الكندري وأعلن على إثره عن تزكية الحميدي لرئاسة المجلس.

ونقلت صحف محلية كويتية عن النائب فرز الديحاني قوله "بعد تزكية النائب بدر الحميدي كمرشح لرئاسة مجلس الأمة اتفقا معه على عدد من النقاط وهي العفو الشامل والنظام الانتخابي والمطالب الشعبية".

استبعاد الغانم والدفع بالحلمي، ليس مجرد مكايدة سياسية، بل هو جزء من مشروع بدأت المعارضة الكويتية تعد له العدة بشكل مبكر ويقوم على تمرير مشاريع قوانين وفرض رؤى تعترت في أوقات سابقة.

الكويت - بدأت في الكويت أولى المعارك النيابية في عهد البرلمان الجديد الذي انبثق عن انتخابات الخامس من ديسمبر الجاري، مؤذنة بدور انعقاد ساخن قد لا يخرج عن طبيعة العلاقة المعهودة للصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وانطلقت تلك "المعركة" من بوابة إزاحة رئيس مجلس الأمة السابق

مرزوق الغانم ومنع من العودة إلى المنصب مجدداً، وذلك في مؤشر على عزم المعارضة التي حازت قدراً هاماً من مقاعد المجلس، على تمرير مشاريعها وبرامجها التي فشلت في الدفع بها خلال فترة البرلمان السابق.

ويحسب الغانم، الذي ينتمي إلى أوساط المال والأعمال، ضمن معسكر الموالاتة وهو من الداعين إلى الاستقرار والاستمرارية في العمل، وينسب له البعض بذله جهوداً كبيرة لتفادي حل البرلمان الماضي واستكمال ميثاقه القانونية، وهو أمر استثنائي لم يحدث في الكويت منذ عشرين عاماً.

وتطرح المعارضة النائب بدر الحميدي ليتولى رئاسة المجلس الجديد بدلاً عن الغانم الذي راج اسمه في مقدمة المرشحين للمنصب بالنظر إلى نتيجته الانتخابية وجمعه عدداً كبيراً